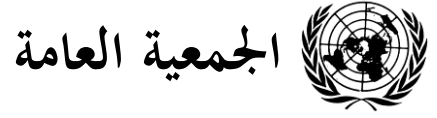


Distr.: General
26 June 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

فييت نام

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10726(A)



* 1 9 1 0 7 2 6 *

١- تؤيد حكومة فييت نام عملية الاستعراض الدوري الشامل تأييداً كاملاً، وتعلق أهمية كبيرة عليها. وترحب فييت نام بمشاركة العديد من البلدان وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة مشاركة مفتوحة وصریحة وبناءة في الجولة الثالثة للاستعراض المتعلق بمجالها، ولا سيما خلال الدورة الثانية والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، حيث أُتيحت لها الفرصة لإجراء حوار مع ١٢٢ بلداً كما أنها تلقت ٢٩١ توصية لكي تنظر فيها.

٢- وتعرب فييت نام عن تقديرها لتأييد بلدان كثيرة في النظر في جهودها وإنجازاتها في مجال حقوق الإنسان واعترافها الموضوعي بها. وأفضت هذه العملية إلى تقديم توصيات في مجموعة واسعة من المجالات بدءاً من تعزيز سيادة القانون، والإصلاح القانوني، ومكافحة الفساد، وتعزيز التنمية المستدامة، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتوعية بها، إلى تعزيز الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان والوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والنظر في إمكانية الانضمام إلى اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان وإجراء التحضيرات اللازمة لذلك. وقدمت أيضاً توصيات عديدة مدروسة وعملية المنحى تتعلق بالحد من الفقر، وسد فجوة التفاوتات والتكيف مع تغير المناخ. وعملياً، تغطي هذه المجموعة جميع الجهود التي تبذلها فييت نام في مجال حقوق الإنسان للفترة القادمة.

٣- ومن هذا المنطلق، أجرت حكومة فييت نام، بمشاركة جميع الهيئات المختصة، دراسة معمقة لجميع التوصيات البالغة ٢٩١ توصية، وتعلن رسمياً قبول ٢٤١ توصية، تقبل منها ٢٢٠ توصية قبولاً كلياً و ٢١ توصية قبولاً جزئياً.

٤- وتفي هذه التوصيات التي قبلتها فييت نام بالتزاماتها وظروفها الراهنة، بما في ذلك دستور عام ٢٠١٣ والإطار القانوني الحالي وخطة عمل الحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١. وسينفذ الكثير من التوصيات المقبولة من خلال التدابير الواردة في خطة العمل الوطنية التي اعتمدها فييت نام لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتظهر الدراسة أيضاً أن التوصيات المقبولة يمكن أن تدرج بفعالية في العديد من السياسات والاستراتيجيات الوطنية والبرامج المستهدفة ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحد من الفقر على نحو مستدام، والتنمية الريفية الجديدة، وتوفير الرعاية وتحسين الصحة العامة، والمساواة بين الجنسين، ومنع العنف العائلي، وتطوير خدمات إعادة التأهيل، وما إلى ذلك.

٥- وتأتي التدابير الواردة في التوصيات المقبولة المتعلقة بتعزيز الحوار والتعاون الدوليين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مواصلة الإسهام في المناقشة بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والنظر في إمكانية الانضمام إلى صكوك قانونية دولية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان أيضاً لتكتمل الجهود الدؤوبة التي تبذلها فييت نام في هذا الصدد.

٦- واستناداً إلى الممارسة الجيدة في الجولات السابقة، سيجري إقرار خطة عمل وطنية لضمان تنفيذ التوصيات المقبولة تنفيذاً فعالاً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض التدابير الواردة في التوصيات المقبولة قد تتطلب بالفعل مواصلة استعراض القوانين أو إدخال تعديلات عليها أو اعتماد قوانين جديدة. وسيكون تنفيذها متماشياً مع الإطار القانوني الساري حالياً وخطط الإصلاح القانوني في فييت نام.

٧- وفيما يخص التوصيات أو العناصر التي لم تحظ بقبول فييت نام في هذه الجولة، تظهر دراستها وجود أوجه تشابه بينها قد تحول دون قبولها وتنفيذها.

٨- واستخدمت في عدد صغير من التوصيات، بما في ذلك التوصيات رقم ٥٥ و ١٧٥ و ١٧٧ و ٢١١ و ٢٠٩ و ٢١٦ و ٢٧٨ (أو أجزاء معينة من التوصيات رقم ٨٠ و ١٩٤ و ٢٠٢ و ٢١٤) مصطلحات خلافية لا تعكس توافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو تنطوي على تقييمات غير دقيقة أو غريبة على الواقع في فييت نام، أو تتجاهل الحق في تقرير المصير المكرس في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١)، الذي حدد شعب فييت نام بموجبه مركزه السياسي بحرية.

٩- وهناك مجموعة توصيات قليلة أخرى (بما في ذلك التوصيات رقم ٤٦ و ٩٨ و ١٨٣) غير عملية من حيث تحديد "موعد نهائي" يستحيل التقيّد به لاتخاذ تدابير تتطلب الكثير من الوقت والجهد والموارد.

١٠- وعلى هذا المنوال، ونظراً إلى أن فييت نام تتوخى الحذر كما هو الحال دائماً في الدراسة وتكون ثابتة في الالتزام، فلا يمكنها للأسف أن تقبل في هذه الجولة عدداً من التوصيات التي تقترح انضمامها الفوري إلى صكوك دولية إضافية تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك نظام روما الأساسي واتفاقية اليونسكو لعام ١٩٦٠، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وما إلى ذلك. ويمكن توقع الانتهاء من الدراسة والتحضير للانضمام إلى هذه الصكوك الإضافية بعد الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، إذا سمحت الظروف، في هذه الجولة من الاستعراض الدوري الشامل، ستتبع الخطوات التي تتيح لها الانضمام إلى بعض هذه الصكوك.

١١- وعلى العكس من ذلك، تقترح بضع توصيات (مثل، التوصيات رقم ١٦٧ و ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٠٨) إدخال تعديلات في القوانين التي اعتمدت حديثاً، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمعتقد والدين، وأمن الفضاء الإلكتروني وقانون العقوبات، والتي جرى التشاور بشأن مشاريعها على نطاق واسع مع الجمهور. ونظراً إلى أن إمكانية مراجعة هذه القوانين لم تقرر بعد، ترى فييت نام أن هذه التوصيات غير عملية في الوقت الحالي ولا تقبلها.

١٢- وفيما يتعلق بالتوصيات المتصلة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لا يمكن أن تقبل فييت نام التوصيات أو العناصر التي تستبق نتائج الدراسة الجارية المتعلقة بإمكانية إنشاء هذه المؤسسة في البلد والتحضير لها وتمارس ضغوطاً لا لزوم لها على تلك العملية.

١٣- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بعقوبة الإعدام، يختلف موقف فييت نام من توصيات محددة (على النحو المبين أدناه) نظراً لأنه يتعين وضعه في السياق القانوني للبلد حيث جرت مؤخراً لتوها عملية مراجعة قانون العقوبات ووضع النفاذ. وفي الوقت نفسه، التزمت فييت نام التزاماً راسخاً بأن تطبق هذه العقوبة في الواقع بشكل يتفق تماماً مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولذلك، فإنها لا تقبل إلا التوصيات أو العناصر ذات الصلة التي تسير في الاتجاه نفسه.

(١) المادة ١-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي."

- ١٤ - وقيمت نام ملتزمة التزاماً كاملاً بمواصلة جهودها لتحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وهي تود الاستمرار في حوار حقيقي مع الدول الأعضاء والتعاون معها بصورة فعالة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وستبذل ما بوسعها لتنفيذ التوصيات المقبولة التي تعتبر توصيات تدعم أولويات البلد وتعززها في هذا المجال، وذلك في ضوء الظروف التي تعيشها في وقت الراهن. وخصوصياتها ومواردها في الوقت الراهن.
- ١٥ - وفيما يلي الردّ على كل التوصيات التي تلقتها:

الرقم ^(٢)	الرد	الملاحظات
١-	قُبلت	
٢-	لم تُقبل	
٣-	قُبلت	
٤-	لم تُقبل	
٥-	لم تُقبل	
٦-	قُبلت جزئياً	ستنفذ في وقت لاحق توصيات لجنة مناهضة التعذيب التي تلائم ظروف البلد.
٧-	قُبلت	
٨-	قُبلت	ستعزز في وقت لاحق نام تعاونها المستمر مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وستوجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مادام هناك جدول زمني عملي لصالح كلا الجانبين.
٩-	قُبلت جزئياً	العنصر المقبول من التوصية هو "أن تواصل جهودها الرامية إلى الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي ليست طرفاً فيها". ويتوقف النظر في إمكانية الانضمام إلى الصكوك المحددة والتحضير للعملية على ظروف البلد وخرائط الطريق الخاصة بكل مجال.
١٠-	قُبلت	
١١-	قُبلت جزئياً	ستعزز في وقت لاحق نام تعاونها المستمر مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وستوجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مادام هناك جدول زمني عملي لصالح كلا الجانبين.
١٢-	قُبلت	ستعزز في وقت لاحق نام تعاونها المستمر مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وستوجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مادام هناك جدول زمني عملي لصالح كلا الجانبين.
١٣-	قُبلت	تلتزم الحكومة التزاماً ثابتاً خلال زيارة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى في وقت لاحق نام، بأن تيسر أنشطتهم حسب الجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين، بما يتفق مع مهامهم وولاياتهم.

(٢) كما وردت في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المتعلق بفي وقت لاحق نام (A/HRC/41/7).

الرقم ^(٢)	الرد	الملاحظات
-١٤	لم تُقبل	
-١٥	لم تُقبل	
-١٦	قُبِلت	ستتظر فييت نام في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تماشياً مع القوانين والظروف السائدة في البلد.
-١٧	قُبِلت جزئياً	تتعاون فييت نام باستمرار مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وتواصل النظر في بعض الطلبات التي قدمها.
-١٨	قُبِلت	
-١٩	قُبِلت	
-٢٠	قُبِلت	
-٢١	قُبِلت	
-٢٢	قُبِلت	
-٢٣	لم تُقبل	
-٢٤	قُبِلت	
-٢٥	قُبِلت	
-٢٦	قُبِلت	ستتظر فييت نام في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تماشياً مع القوانين والظروف السائدة في البلد.
-٢٧	قُبِلت جزئياً	العنصر المقبول من التوصية هو "أن تعزز تعاونها مع هيئات مجلس حقوق الإنسان ومختلف الآليات الدولية، بما فيها الإجراءات الخاصة".
-٢٨	قُبِلت	
-٢٩	لم تُقبل	
-٣٠	قُبِلت	
-٣١	قُبِلت	
-٣٢	قُبِلت جزئياً	تعكف فييت نام على استعراض جميع التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب، وستوضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات المقبولة.
-٣٣	قُبِلت	تلتزم فييت نام بأن تدرس وتنظر بعناية في إمكانية الانضمام إلى صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع الظروف القانونية والعملية في البلد.

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
ستعزز فييت نام تعاونها المستمر مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وستوجه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مادام هناك جدول زمني عملي لصالح كلا الجانبين.	قُبلت جزئياً	٣٤-
	قُبلت	٣٥-
	قُبلت	٣٦-
	قُبلت	٣٧-
	لم تُقبل	٣٨-
	لم تُقبل	٣٩-
	قُبلت	٤٠-
	قُبلت	٤١-
	قُبلت	٤٢-
	لم تُقبل	٤٣-
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تعزز حماية العمال بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، واتفاقيتها بشأن إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)".	قُبلت جزئياً	٤٤-
	قُبلت	٤٥-
	لم تُقبل	٤٦-
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تتم في أقرب وقت ممكن الإجراءات اللازمة للتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ ورقم ١٠٥".	قُبلت جزئياً	٤٧-
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تصدق على الاتفاقيتين الأساسيتين لمنظمة العمل الدولية ... رقم ٩٨ ورقم ١٠٥".	قُبلت جزئياً	٤٨-
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تصدق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ ورقم ١٠٥".	قُبلت جزئياً	٤٩-
	قُبلت	٥٠-
من بين الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتبقية، تولي فييت نام أولوية للنظر في الانضمام إلى الاتفاقيتين رقم ٩٨ ورقم ١٠٥ في المستقبل القريب.	قُبلت جزئياً	٥١-
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن... تصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)، واتفاقيتها بشأن إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)".	قُبلت جزئياً	٥٢-

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبِلت	-٥٣
	قُبِلت	-٥٤
	لم تُقبَل	-٥٥
	قُبِلت	-٥٦
	قُبِلت	-٥٧
	قُبِلت	-٥٨
	قُبِلت	-٥٩
	قُبِلت	-٦٠
	قُبِلت	-٦١
	قُبِلت	-٦٢
	قُبِلت	-٦٣
	قُبِلت	-٦٤
	قُبِلت	-٦٥
	قُبِلت	-٦٦
	قُبِلت	-٦٧
	لم تُقبَل	-٦٨
	قُبِلت	-٦٩
	قُبِلت	-٧٠
	لم تُقبَل	-٧١
	قُبِلت	-٧٢
	لم تُقبَل	-٧٣
	قُبِلت	-٧٤
هذه التوصية مقبولة على أساس أن يتواصل تعزيز المؤسسات المختصة الحالية التي لديها ولايات محددة بوضوح، من أجل تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وستواصل فييت نام النظر في إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.	قُبِلت	-٧٥
	قُبِلت	-٧٦
	قُبِلت	-٧٧

الرقم ^(٢)	الرد	الملاحظات
-٧٨	قُبِلت	
-٧٩	قُبِلت	
-٨٠	لم تُقبَل	
-٨١	قُبِلت	
-٨٢	قُبِلت	
-٨٣	قُبِلت	
-٨٤	قُبِلت	
-٨٥	قُبِلت	
-٨٦	قُبِلت	
-٨٧	قُبِلت	
-٨٨	قُبِلت جزئياً	ستواصل فييت نام دراسة إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والنظر فيها.
-٨٩	قُبِلت	
-٩٠	قُبِلت	
-٩١	قُبِلت	
-٩٢	قُبِلت	
-٩٣	قُبِلت	ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك خططها الخاصة بالإصلاح القانوني.
-٩٤	قُبِلت	
-٩٥	قُبِلت	
-٩٦	قُبِلت	
-٩٧	قُبِلت	ستتخذ تدابير إضافية لتحديد الفئات الضعيفة وحمايتهم وفقاً للإطار القانوني في فييت نام وخططها الخاصة بالإصلاح القانوني.
-٩٨	لم تُقبَل	
-٩٩	لم تُقبَل	
-١٠٠	قُبِلت	
-١٠١	قُبِلت	
-١٠٢	قُبِلت	

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبِلت	-١٠٣
	قُبِلت	-١٠٤
	قُبِلت	-١٠٥
	قُبِلت	-١٠٦
	قُبِلت	-١٠٧
	قُبِلت	-١٠٨
	قُبِلت	-١٠٩
	قُبِلت	-١١٠
	قُبِلت	-١١١
	قُبِلت	-١١٢
	قُبِلت	-١١٣
	قُبِلت	-١١٤
	قُبِلت	-١١٥
	قُبِلت	-١١٦
	قُبِلت	-١١٧
	قُبِلت	-١١٨
	قُبِلت	-١١٩
	قُبِلت	-١٢٠
	قُبِلت	-١٢١
	قُبِلت	-١٢٢
	قُبِلت	-١٢٣
	قُبِلت	-١٢٤
	قُبِلت	-١٢٥
	قُبِلت	-١٢٦
	قُبِلت	-١٢٧
	قُبِلت	-١٢٨
	قُبِلت	-١٢٩

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبِلت	-١٣٠
	قُبِلت	-١٣١
	قُبِلت	-١٣٢
	قُبِلت	-١٣٣
	لم تُقبَل	-١٣٤
	قُبِلت	-١٣٥
	قُبِلت	-١٣٦
	قُبِلت	-١٣٧
	قُبِلت	-١٣٨
	قُبِلت	-١٣٩
	لم تُقبَل	-١٤٠
	لم تُقبَل	-١٤١
	لم تُقبَل	-١٤٢
	لم تُقبَل	-١٤٣
	لم تُقبَل	-١٤٤
	لم تُقبَل	-١٤٥
	قُبِلت	-١٤٦
	قُبِلت	-١٤٧
	قُبِلت	-١٤٨
	لم تُقبَل	-١٤٩
	قُبِلت	-١٥٠
	قُبِلت	-١٥١
	قُبِلت	-١٥٢
	قُبِلت	-١٥٣
	قُبِلت	-١٥٤
	قُبِلت	-١٥٥
	قُبِلت	-١٥٦

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الحالي.	قُبِلت	-١٥٧
	قُبِلت	-١٥٨
	قُبِلت	-١٥٩
	قُبِلت	-١٦٠
	قُبِلت	-١٦١
	قُبِلت	-١٦٢
	قُبِلت	-١٦٣
	قُبِلت	-١٦٤
	قُبِلت	-١٦٥
	لم تُقبَل	-١٦٦
	لم تُقبَل	-١٦٧
	قُبِلت	-١٦٨
	قُبِلت	-١٦٩
	قُبِلت	-١٧٠
	لم تُقبَل	-١٧١
	قُبِلت	-١٧٢
	قُبِلت	-١٧٣
	قُبِلت	-١٧٤
	لم تُقبَل	-١٧٥
	قُبِلت	-١٧٦
	لم تُقبَل	-١٧٧
	قُبِلت	-١٧٨
	قُبِلت	-١٧٩
	لم تُقبَل	-١٨٠
	قُبِلت	-١٨١
	قُبِلت	-١٨٢
	لم تُقبَل	-١٨٣

الرقم ^(٢)	الرد	الملاحظات
١٨٤-	قُبلت	
١٨٥-	لم تُقبل	
١٨٦-	قُبلت	ينص الدستور والقوانين ذات الصلة في فييت نام على حرية تكوين الجمعيات بما يتماشى مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وظروف البلد. وستبقى الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه التوصية تسير في هذا الاتجاه، بما في ذلك عملية استعراض الأنظمة الحالية ووضع قانون بشأن تكوين الجمعيات.
١٨٧-	لم تُقبل	
١٨٨-	لم تُقبل	
١٨٩-	قُبلت	
١٩٠-	لم تُقبل	
١٩١-	لم تُقبل	
١٩٢-	قُبلت	
١٩٣-	قُبلت جزئياً	العنصر المقبول من التوصية هو "أن تضمن التنفيذ الكامل لالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال حرية الدين والمعتقد". ويتفق القانون المتعلق بالعقيدة والدين لعام ٢٠١٦ مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون فييت نام طرفاً فيها. وسوف يخضع لمراجعة قانونية، عند الاقتضاء، ووفقاً لخطة فييت نام الخاصة بالإصلاح القانوني.
١٩٤-	قُبلت جزئياً	العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تلغي الرقابة المسبقة في جميع مجالات الإبداع الثقافي وغيرها من الأشكال التعبيرية على شبكة الإنترنت وخارجها".
١٩٥-	قُبلت	
١٩٦-	لم تُقبل	
١٩٧-	قُبلت	ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الحالي وخطتها الخاصة بالإصلاح القانوني.
١٩٨-	قُبلت جزئياً	العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تعتمد تدابير تتماشى مع المعايير الدولية لضمان حرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك على شبكة الإنترنت".
١٩٩-	قُبلت	
٢٠٠-	قُبلت	ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الحالي وخطتها الخاصة بالإصلاح القانوني.
٢٠١-	قُبلت	
٢٠٢-	قُبلت جزئياً	العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تضمن الممارسة الكاملة لحرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، فضلاً عن سلامة الصحفيين".

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الحالي وخطتها الخاصة بالإصلاح القانوني.	قُبلت	-٢٠٣
	لم تُقبل	-٢٠٤
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تكفل التنفيذ المتسق لقانون حرية الدين والمعتقد، ولا سيما على الصعيد المحلي، في مجالات منها تسجيل الجماعات البروتستانتية وغيرها من الجماعات في مقاطعات المرتفعات الشمالية الغربية".	قُبلت جزئياً	-٢٠٥
	قُبلت	-٢٠٦
	قُبلت	-٢٠٧
	لم تُقبل	-٢٠٨
	لم تُقبل	-٢٠٩
	قُبلت	-٢١٠
	لم تُقبل	-٢١١
	لم تُقبل	-٢١٢
	قُبلت	-٢١٣
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "أن تعزز ثقافة حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها".	قُبلت جزئياً	-٢١٤
ينص الدستور والقوانين ذات الصلة في فييت نام على حرية تكوين الجمعيات بما يتماشى مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وظروف البلد. وستبقى الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه التوصية تسير في هذا الاتجاه، بما في ذلك عملية استعراض الأنظمة الحالية ووضع قانون بشأن تكوين الجمعيات.	قُبلت	-٢١٥
	لم تُقبل	-٢١٦
ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الحالي وخطتها الخاصة بالإصلاح القانوني.	قُبلت	-٢١٧
	قُبلت	-٢١٨
	قُبلت	-٢١٩
	قُبلت	-٢٢٠
	قُبلت	-٢٢١
	قُبلت	-٢٢٢
	قُبلت	-٢٢٣

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبلت	-٢٢٤
ستنفذ هذه التوصية بما يتماشى مع ظروف فييت نام، بما في ذلك إطارها القانوني الساري حالياً وخطتها المقررة الخاصة بالإصلاح القانوني.	قُبلت	-٢٢٥
	قُبلت	-٢٢٦
	قُبلت	-٢٢٧
	قُبلت	-٢٢٨
	لم تُقبل	-٢٢٩
	لم تُقبل	-٢٣٠
	لم تُقبل	-٢٣١
	قُبلت	-٢٣٢
	قُبلت	-٢٣٣
	قُبلت	-٢٣٤
	قُبلت	-٢٣٥
	قُبلت	-٢٣٦
	قُبلت	-٢٣٧
	قُبلت	-٢٣٨
	قُبلت	-٢٣٩
	قُبلت	-٢٤٠
	قُبلت	-٢٤١
	قُبلت	-٢٤٢
	قُبلت	-٢٤٣
	قُبلت	-٢٤٤
	قُبلت	-٢٤٥
	قُبلت	-٢٤٦
	قُبلت	-٢٤٧
	قُبلت	-٢٤٨
	قُبلت	-٢٤٩

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبلت	-٢٥٠
	قُبلت	-٢٥١
	قُبلت	-٢٥٢
	قُبلت	-٢٥٣
	قُبلت	-٢٥٤
	قُبلت	-٢٥٥
	قُبلت	-٢٥٦
	قُبلت	-٢٥٧
	قُبلت	-٢٥٨
	قُبلت	-٢٥٩
	قُبلت	-٢٦٠
	قُبلت	-٢٦١
	قُبلت	-٢٦٢
	قُبلت	-٢٦٣
	قُبلت	-٢٦٤
	قُبلت	-٢٦٥
	قُبلت	-٢٦٦
	قُبلت	-٢٦٧
	قُبلت	-٢٦٨
	قُبلت	-٢٦٩
	قُبلت	-٢٧٠
	قُبلت	-٢٧١
	قُبلت	-٢٧٢
	قُبلت	-٢٧٣
	قُبلت	-٢٧٤
	قُبلت	-٢٧٥
	قُبلت	-٢٧٦

الملاحظات	الرد	الرقم ^(٢)
	قُبِلت	-٢٧٧
لا تدخر فييت نام جهداً لحماية الأقليات، بمن فيها النساء من الأقليات الإثنية. ولا تحظى هذه التوصية بقبول فييت نام لأنها تستخدم مصطلحات غير دقيقة وغريبة على واقع البلد.	لم تُقبل	-٢٧٨
	قُبِلت	-٢٧٩
	قُبِلت	-٢٨٠
	قُبِلت	-٢٨١
	قُبِلت	-٢٨٢
	قُبِلت	-٢٨٣
	قُبِلت	-٢٨٤
	قُبِلت	-٢٨٥
	قُبِلت	-٢٨٦
	قُبِلت	-٢٨٧
	قُبِلت	-٢٨٨
	قُبِلت	-٢٨٩
	لم تُقبل	-٢٩٠
العنصر المقبول من هذه التوصية هو "كفالة ألا تطبَّق عقوبة الإعدام إلا على 'أشد الجرائم خطورة'، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".	قُبِلت جزئياً	-٢٩١